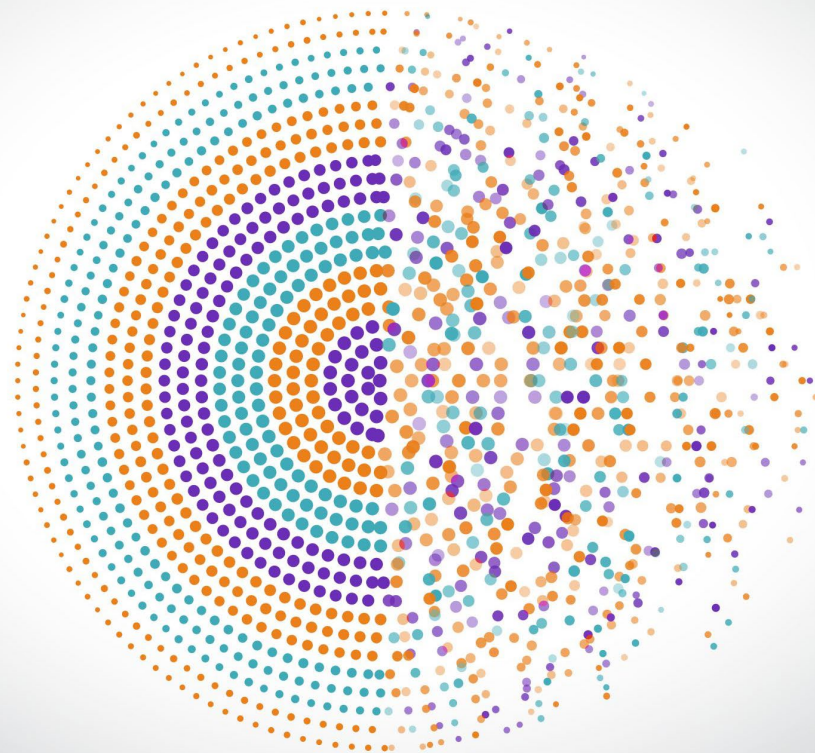


الحقوق المدنية والسياسية في ظل التحول الرقمي

الدكتورة: لولوة أحمد آل خليفة
أستاذ مساعد القانون دولي وحقوق الإنسان كلية
الحقوق – جامعة البحرين



ما هو التحول الرقمي؟

التحول الرقمي هو عملية تطبيق التقنيات الرقمية لتجديد طريقة إنجاز الأعمال وإبداع قيمة جديدة وتقديمها

فبطريقة إن تعريف التحول الرقمي ليس سوى نقطة الانطلاق
عملية، يمثل التحول الرقمي رحلة فريدة من نوعها لكل مؤسسة، ويتم
تحديد مسارها إلى حد كبير من خلال ثقافة القوى العاملة ومرونتها
للتكيف والتجربة

يحدث التحول الرقمي عندما تقوم المؤسسات بتضمين التقنيات
وهذا يساعد الشركات على التوسع الرقمية في جميع عملياتها
والمنافسة من خلال الاستجابة للأسواق المتغيرة وتقديم خدمة أفضل
لعملائها

حقوق الانسان في ظل التحول الرقمي

التركيز على حقوق الإنسان في العصر الرقمي أساسي. فجمع البيانات يجري في الواقع على نطاق واسع، حيث تجمع الدول ومختلف المنظمات، ولا سيما الشركات التجارية، معلومات مفصلة وشخصية عنا. كما يتم رصد العديد من جوانب حياتنا وتخزينها واستخدامها وإساءة استخدامها رقمياً. فجميع من يحمل هاتفًا ذكيًا في هذه القاعة اليوم مثلاً، قد خلق مسارًا رقمياً يؤدي مباشرة إلى هذه القاعة بالذات.

تعرف الحقوق الرقمية: حق كل فرد في الوصول واستخدام وإنشاء ونشر محتوى رقمي واستخدام أي حواسيب أو أي أجهزه أخرى أو برمجيات أو شبكات اتصال دون قيود.

كما تعرف بأنها الحق في الاستفادة من كافة الخدمات التي تقدمها الشبكة الدولية للمعلومات وتأمين الوصول الأمن المستمر لها وتيسير المتطلبات الأساسية الكفيلة بالتمتع بهذه الخدمات وضمن عدم حرمان المستفيدين منها بأي شكل من الأشكال)

خصائص الحقوق الرقمية

• حقوق حديثة النشأة:

- هي أحدث أجيال حقوق الإنسان، خصوصاً مع ثورة المعلومات التكنولوجية . فالعالم الرقمي الذي تعيشه في الوقت الحاضر هو أحد سمات الحياة الإنسانية المعاصرة. حيث ان التطور الأكبر الذي تحقق هو تقريب المسافات وايصال المعلومات إلى ابعد مكان في العالم.

• حقوق قانونية:

- حيث ميز البعض بين حقوق الإنسان وتم تقسيمها لحقوق طبيعية وهي التي ترتبط بالفطرة الإنسانية ومتجذرة في الإنسان، وحقوق قانونية فهي حقوق يقرها القانون ويكون هو مصدر إيجادها، وتدخل القانون يكون في إطار تنظيمي وحمائي لهذه الحقوق.

• ذات طبيعة عالمية:

- حيث ان هذه الصفة أكثر وضوحاً في الحقوق الرقمية أكثر من أي فئة أخرى من الحقوق، ولعل الأمر يرتبط بالأداة التي يجري من خلالها ترويج تلك الحقوق والمتمثلة بالإنترنت و التي لها طابع عالمي بحت.

• حقوق أساسية:

• خصوصاً عندما أقر مجلس حقوق الإنسان بالاعتراف بأنها حقوق أساسية وليست حقوق ثانوية وهذا ينسجم مع طبيعة هذه الحقوق لأنها تتداخل مع معطيات الحياة اليومية للإنسان وبات تحظى بالاهتمام المتزايد على الصعيد الفردي والمؤسسي.

• حقوق داعمة لحقوق الإنسان:

• ذات طبيعة مزدوجة فهي ذاتية مستقلة عن باقي الحقوق حيث تتسم بالأصالة والاستقلال عن باقي الحقوق من جهة ومن جهة أخرى تعد أحد أدوات دعم حقوق الإنسان الأخرى وبشتى أنواعها وأجيالها، بل أصبحت مدخل لفهم باقي الحقوق حيث تستحوذ الحقوق الرقمية على حقوق الإنسان والتعليم وتمثل الأداة الفعالة للرصد والتوثيق وتبادل البيانات حول الالتزام الدولي بتلك الحقوق. وهذا بحد ذاته يكرس أهمية إعطاء الحقوق الرقمية المزيد من الاهتمام على المستوى الدولي وإدماج تلك الحقوق بشكل واضح في إطار منظومة الحقوق الدولية المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وضعت مملكة البحرين استراتيجية الحكومة الرقمية ٢٠٢٢ بضرورة التزام الحكومة بتحويل خدماتها بشكل استباقي من خلال التقنيات الرقمية، وفي الوقت نفسه تعزيز البيئة الرقمية والجاهزية الرقمية وتشجيع الاستخدام الرقمي.



ومن أهم التطبيقات لها صلة بحقوق الإنسان في ظل التحول الرقمي

تطبيق مجتمع واعي..... حق الصحة

تطبيق خدمات المرور..... حق التنقل

تطبيق رفع الدعاوى المدنية والتجارية..... كفالة حق التقاضي

تطبيق المرظف الحكومي..... حق العمل

تطبيق البوابة التعليمية..... حق التعليم

تطبيق تواصل..... حق المشاركة في الشؤون العامة

فوائد التكنولوجيا الرقمية لحقوق الإنسان

وتقدّم التكنولوجيا الرقمية في الواقع العديد من الفوائد. فقيمتها بالنسبة إلى حقوق الإنسان والتنمية لا تُقدّر بثمن. فهي تمكّننا من التواصل والترابط مع الناس في جميع أنحاء العالم بشكل غير مسبوق، ومن التعبئة والإعلام والتحقيق

ومن استخدام الاتصالات المشفرة وصور الأقمار الصناعية وتدفق البيانات من أجل الدفاع مباشرةً عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

الجانب المظلم للتحول الرقمي على حقوق الإنسان

وفي مقابل ذلك، لا يمكننا أبدًا أن نتجاهل جانبها المظلم، فالثورة الرقمية هي قضية عالمية أساسية من قضايا حقوق الإنسان. وفوائدها الواضحة لا تلغي أبدًا مخاطرها الجلية التي لا لبس فيها.

كما لا يمكننا أن نقبل بأن يكون الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي غير خاضعين للإدارة والإشراف أو غير متاحين لحقوق الإنسان. فنحن نتمتع بنفس الحقوق في العالم الافتراضي والعالم الواقعي. وهذا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

ما توفره التكنولوجيا الرقمية لمناصرة حقوق الإنسان

توفر التكنولوجيات الرقمية وسيلة جديدة لمناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها وممارستها والتأثير على جميع أنواع الحقوق، المدنية والسياسية منها، بالإضافة إلى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تصقل كيف يصل الناس إلى المعلومات ويشاركونها، وكيف يكونون آرائهم، ويناقشون. وقد أحدثت التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة على "الساحة العامة". ولكنها تُستخدم أيضاً لقمع الحقوق والحد منها وانتهاكها، على سبيل المثال والمضايقات والتنمر والتحيز عبر الإنترنت .

ويؤثر سوء استخدام التكنولوجيات الرقمية أيضاً بشكل غير متناسب على الأفراد والجماعات المهمشة، ما يؤدي إلى عدم المساواة والتمييز، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعية.

ظل التحول الرقمي، تشهد الحقوق المدنية تحديات وتغيرات كبيرة نتيجة التأثير المتزايد للتكنولوجيا الرقمية على الحياة اليومية للأفراد.

حقوق الإنسان المدنية في ظل العصر الرقمي

■ حق الخصوصية والحماية من التتبع الرقمي

مع التزايد المستمر لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الحياة اليومية، يواجه الأفراد تحديات في حماية خصوصيتهم ومعلوماتهم الشخصية من التتبع الرقمي واستخدامها دون إذن.

■ حماية الحريات الرقمية

مع الزيادة الكبيرة في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تتعرض حريات الإنترنت للتهديد، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات. يتطلب ذلك حماية الحقوق الرقمية للأفراد وضمان حرية استخدام الإنترنت بشكل آمن وحر.

■ المشاركة السياسية والديمقراطية الرقمية

يمكن أن تعزز التكنولوجيا الرقمية المشاركة السياسية والديمقراطية عبر التصويت الإلكتروني والاستفتاءات الرقمية. ومع ذلك، يتطلب ذلك تحسين الأمان والشفافية في هذه العمليات والتصدي للتلاعب والتأثيرات الخبيثة.

■ الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية

يعتبر الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية حقًا أساسيًا للأفراد. يجب على الحكومات تطوير منصات رقمية موثوقة وآمنة تسهل الوصول إلى الخدمات والمعاملات الحكومية بشكل مريح وميسر.

■ حماية الحرية الأكاديمية والابتكار

يساهم التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتبادل المعلومات. يجب حماية حرية البحث العلمي والابتكار والضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

■ حق المساواة في وصول التكنولوجيا

تزيد الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الحضرية والريفية من التحديات التي تواجه حق المساواة في وصول التكنولوجيا. يجب توفير فرص متساوية للجميع للاستفادة من التكنولوجيا والاستفادة من فوائدها.

■ التحديات الأمنية والتهديدات السيبرانية

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات، تزايد التهديدات السيبرانية والجرائم.

حقوق الإنسان السياسية في ظل العصر الرقمي

التحول الرقمي يؤثر بشكل كبير على الحقوق السياسية ويفتح الباب أمام تحديات وفرص جديدة في العصر الرقمي.

يُتيح التحول الرقمي للمواطنين والشعوب فرصًا جديدة لممارسة حقوقهم السياسية. فالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تمكّن المواطنين من التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحوار السياسي بشكل أكثر فاعلية. يمكن للتقنية أن تسهم في زيادة المشاركة الشعبية والمساهمة في تشكيل القرارات الحكومية.

على الرغم من الفرص الجديدة، تواجه الحقوق السياسية في العصر الرقمي تحديات جديدة. يشكل تزايد استخدام التكنولوجيا في الانتخابات وعمليات التصويت تحديًا في ضمان نزاهة وشفافية هذه العمليات. من المهم أن تتبنى الدول سياسات تحمي حق المواطنين في التصويت الحر والمنصف.

يؤثر التحول الرقمي على النقاشات السياسية وانتقالها إلى المساحات الرقمية. وفي ظل انتشار الأخبار المضللة والمعلومات الكاذبة، يتحدث التحدي في تعزيز النقد والتفكير النقدي لدى المواطنين للتمييز بين المعلومات الموثوقة وغير الموثوقة.

تسهم منصات التواصل الاجتماعي والإنترنت في تحقيق التواصل الدولي وتوحيد الجهود في دعم قضايا حقوق الإنسان والسياسة. يمكن للتكنولوجيا أن تكون وسيلة لتعزيز التضامن العالمي من أجل العدالة والحرية.

نخلص إلى، يعد التحول الرقمي ظاهرة لا يمكن تجاهلها في تأثيرها على الحقوق السياسية. يتطلب التحديات الناشئة تبني سياسات وقوانين تحمي حقوق المواطنين في العصر الرقمي وتعزز دور التكنولوجيا في تحقيق المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

التحديات التي تواجهها الحقوق السياسية والمدنية في ظل العصر الرقمي

العصر الرقمي يجلب معه تحديات كبيرة للحقوق السياسية والمدنية للإنسان.

فيما يلي سبع تحديات رئيسية تواجه هذه الحقوق في ظل التحول الرقمي:

التحدي الاول: حق الخصوصية الرقمية:

يتم جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية عبر الإنترنت، ويواجه الأفراد تهديدات جديدة لخصوصيتهم. يجب حماية حق الأفراد في الخصوصية ومراقبة استخدام البيانات الشخصية من قبل الشركات والمؤسسات.

التحدي الثاني: التعامل مع الأخبار المضللة والمعلومات الكاذبة:

انتشار الأخبار المزيفة والمعلومات الكاذبة يؤثر على
الرأي العام ويهدد التفاعل السياسي والاجتماعي.
يتطلب تعزيز الوعي وتعليم الأفراد مهارات تحليل
الأخبار والمعلومات بشكل نقدي.

التحدي الثالث: الحماية من الجرائم الإلكترونية:

تزايد الجرائم الإلكترونية والاختراقات السيبرانية
يهدد الأفراد والمؤسسات. يجب تطوير استراتيجيات
فعالة لحماية الأمان الرقمي وتحديد الجرائم
الإلكترونية.

التحدي الرابع : تحقيق المساواة في وصول التكنولوجيا:

تعمل الفجوة الرقمية على تحقيق عدم المساواة في وصول التكنولوجيا والمعرفة بين الأفراد والمناطق الحضرية والريفية. يجب تقديم فرص متساوية للجميع للاستفادة من التكنولوجيا وتطوير المهارات الرقمية.

التحدي الخامس: الحفاظ على الحقوق الديمقراطية في المساحة الرقمية:

تتطلب المساحة الرقمية ضمان حق الحرية في التعبير والوصول إلى المعلومات والمشاركة السياسية. يجب على الحكومات والمنظمات أن تعترف بحقوق الإنسان الرقمية وتحميها.

التحدي السادس: الحفاظ على الشفافية ومكافحة الفساد:

تسهل التكنولوجيا الحديثة الوصول إلى المعلومات وتعزز الشفافية في الحكومات والمؤسسات. ومع ذلك، يجب مواجهة التحديات في استخدام التكنولوجيا لمكافحة الفساد.

التحدي السابع: حق الوصول إلى الإنترنت:

يعتبر الوصول إلى الإنترنت حقًا أساسيًا في العصر الرقمي. يجب أن تعمل الحكومات على توفير الوصول العادل والمنصف للإنترنت للجميع دون تمييز.

هذه التحديات تتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات
والمجتمع المدني والقطاع الخاص لحماية وتعزيز
الحقوق السياسية والمدنية في العصر الرقمي. يجب
أن تكون التكنولوجيا وسيلة لتعزيز المشاركة السياسية
وتحقيق العدالة والمساواة.

القيود التنظيمية للحقوق المدنية والسياسية في ظل التحول الرقمي

القيود مرتبطة بالأمن الوطني بدولة

القيود مرتبطة بالجرائم الإلكترونية

القيود المرتبطة بالأمن الوطني للدولة

- شبكة الاتصالات تشكل تهديد حقيقي لأمن الدولة عندما تكون وسيلة لنشر الأفكار المتطرفة أو أداة للتشجيع على العنف والتحريض على الكراهية لإثارة الفتن داخل المجتمع، وأداة للتمييز بين الافراد على أساس عرقي أو ديني أو اثني بسبب اللون او اللغة كل هذه مظاهر تكون سبب لتهديد أمن الدولة وتقود إلى زعزعة الاستقرار .
- كما ان تدفق البيانات على الانترنت لغرض نشر الاشاعات والمعلومات غير الصحيحة تجاه بعض القضايا التي تمثل رأي عام في المجتمع قد يتيح فرصة حقيقة لإيجاد الثغرات الأمنية إرباك الوضع الأمني لدى الدولة.
- وفي فقه القانون تملك الدولة تقييد بعض الحقوق والحريات اثناء الظروف الاستثنائية خاصة في الحروب والكوارث الطبيعية، وذلك بسبب مبررات تهدد أمن الدولة جراء تلك الظروف، حيث تستطيع الدولة فرض قيود على صفحات التي قد تكون موجه ضد الدولة ومخصصة لنشر أفكار تضر بالسلامة الوطنية لإقليم الدولة او قدم تخدم مصالح دولة أخرى متحاربة معها. أو بعض الصفحات التي تحاول إثارة الفتنة تسعى لنشر الفوضى والذعر بين المدنيين اثناء الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل وغيرها.

القيود المرتبطة بالجرائم الإلكترونية

- كما ان وسائل الاتصال الحديثة تهدد أمن المجتمع من خلال الاستخدام السيء وذلك من خلال القرصنة الالكترونية أو مزاولة أنشطة يحضرها القانون الدولي من قبل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وجرائم الاتجار بالبشر، كذلك استخدام شبكات الانترنت في جرائم الابتزاز والتشهير وجرائم النصب والاحتيال والجرائم الماسة بسمعة الإنسان وكرامته.
- فتلجاء الدولة في حالة تلك الجرائم سابقة الذكر إلى حجب الصفحات اللائقة التي لا تناسب فئات عمرية أو تشكل أفعال جنائية معاقب عليها في القوانين الجنائية ضمن مفهوم الجرائم التقليدية او الجرائم الالكترونية.
- ويكون التقيد وفق مبررات قانونية مقبولة وموضوعية معقولة لا تخل بالحقوق المدنية والسياسية في ظل التحول الرقمي.

خاتمة

إن التحول الرقمي يعزز حقوق الإنسان المدنية والسياسية بشكل كبير عن طريق توفير فرص جديدة للتعبير عن الرأي والتجمع السلمي عبر الإنترنت. يسهل الوصول إلى المعلومات والتواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي تبادل الأفكار والآراء بين الناس في أنحاء العالم، وبالتالي يدعم التحول الرقمي حرية التعبير وحق المشاركة في الحياة السياسية.

ينبغي أن تسهم التقنيات الرقمية في تعزيز الشفافية والمشاركة السياسية، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرارات والمشاركة في العملية الديمقراطية عبر الإنترنت. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة لتمكين الحوار العام وتبادل الآراء والمعرفة بين المواطنين والحكومات.

وأخيراً فإن التحول الرقمي يمثل فرصة لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن يجب أن تركز هذه الفرص على احترام حقوق الإنسان وتعزيز المساواة والعدالة. يتطلب ذلك جهوداً مشتركة من الحكومات والمجتمعات والشركات للتعامل بحذر ووعي مع التحديات والمخاطر المترتبة على التطور التكنولوجي، وضمان أن التقدم الرقمي يخدم مصلحة الإنسانية والعمومية.

شُكْرًا